الأمم المتحدة

CEDAW/C/SR.555

اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

Distr.: General
16 December 2005
Arabic
Original: English

اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة
الدورة السابعة والعشرون

محضر موجز للجلسة ٥٥٥

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الخميس، ٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٢ الساعة ١٠/٠٠

الرئيسة: السيدة أباكا

المحتويات

النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف بموجب المادة ١٨ من الاتفاقية (تابع)

التقريران الدوريان الرابع والخامس معا لأوكرانيا

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

02-41520 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف بموجب المادة ١٨ من الاتفاقية (تابع)

التقريران الدوريان الرابع والخامس معا لأوكرانيا (CEDAW/C/UKR/4-5 و CEDAW/C/UKR/4-5/Corr.1)

١ - بناء على دعوة الرئيسة، جلست السيدة باسنشنيك إلى مائدة اللجنة.

٢ - **السيدة دوفشينكو** (أوكرانيا): أكدت، في معرض تقديمها للتقريرين الدوريين الرابع والخامس للبلد (CEDAW/C/UKR/4-5 و CEDAW/C/UKR/4-5/Corr.)، فائدة توصيات اللجنة بشأن التقرير الدوري الثالث (CEDAW/C/UKR/3 و CEDAW/C/UKR/3/Add.1) وطمأنت اللجنة أن أوكرانيا سوف تعمل على تنفيذ أي توصيات تتصل بالتقارير الأخيرة. وإن أوكرانيا بصفتها دولة حديثة العهد قطعت شوطا لا بأس به في تطبيق مبدأ المساواة بين الجنسين، ولكن جهود السلطتين التشريعية والتنفيذية سوف تساعدان على تحقيق هذا الهدف. ومع ذلك، فإن التشريع الأوكراني وتركيبته من أجل تعزيز المساواة بين الجنسين ليس فعالا بعد بصورة كاملة. ومن بين الأسباب أن أوكرانيا بلد في مرحلة انتقالية، مع كل ما يفترض ذلك من مشاكل اجتماعية واقتصادية، كما أن مواقف الرجال نحو النساء هي نتيجة قرون من العادات وهي مشكلة مشتركة لكثير من البلدان، بغض النظر عن مستوى تطوّر مؤسساتها الديمقراطية.

٣ - وقد قامت أوكرانيا بتنفيذ التوصيات السابقة للجنة بطرق مختلفة. فمنذ عام ١٩٩٦، تم إنشاء وزارة الأسرة والشباب لكي تتحمل مسؤولية المساواة بين الجنسين. وانتقلت مهام هذه الوزارة إلى اللجنة الحكومية المعنية بشؤون الأسرة والشباب. وقدمت الهيئتان عددا من القوانين التشريعية، والمراسيم الرئاسية، والقرارات الحكومية لتعزيز هذا الهدف. وبما أن المرأة لا تستطيع أن تؤمن حقوقها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والعائلية والمنزلية إلا في إطار احترام حقوق الإنسان بصفة عامة، فإن جميع الاقتراحات المقدمة ترتكز على دستور عام ١٩٩٦ الذي يكرس حق الفرد في الصحة، والعدل، والحرية، كما يؤكد الدستور دور الدولة في ضمان هذه الحقوق، بغض النظر عن نوع الجنس. وفي هذا الصدد، تم إنشاء منصب أمين مظالم في البرلمان يعنى بحقوق الإنسان وذلك في عام ١٩٩٧.

٤ - وأضافت أن أهداف المساواة بين الجنسين وتحسين دور المرأة ومركزها في المجتمع قد عززته خطة العمل الوطنية التي امتدت من عام ١٩٩٧ حتى عام ٢٠٠٠، استنادا إلى الالتزامات الناجمة عن منهاج وبرنامج عمل بيجين. وقد وافقت الحكومة في عام ٢٠٠١ على خطة الخمس سنوات. وفي نهاية عام ٢٠٠٠، بوحي من الأمم المتحدة والوثائق الدولية الأخرى، اعتمدت أوكرانيا قانون الزواج والأسرة الذي ينص على المساواة في الحقوق والواجبات للرجل والمرأة في الشؤون العائلية والزواج. وسعى مرسوم رئاسي لعام ٢٠٠١ على إعطاء المرأة حقوقا وفرصا متساوية في الحياة العامة والسياسية.

٥ - وقالت إن اللجنة الحكومية المعنية بشؤون الأسرة والشباب تدعم المنظمات غير الحكومية النسائية التي ازداد عددها ازديادا كبيرا في السنوات الخمس الأخيرة وتعمل محليا ووطنيا وإقليميا ودوليا. وهناك خمسة أحزاب ونقابات عمل نسائية، كما تم إنشاء مجلس وطني معني بالمرأة في عام ١٩٩٩. وكانت الحركة النسائية أداة هامة في استحداث دورات دراسية خاصة لمكافحة القوالب النمطية في المناهج الدراسية في المؤسسات التعليمية، مما أدى إلى إنشاء

٢٠ مركزا للأبحاث المتعلقة بالمرأة بالإضافة إلى مدرسة تعنى بتكافؤ الفرص.

٦ - وعلى الرغم من أن الحركة النسائية ساعدت على إبراز دور المرأة السياسي، إلا أن نجاحها في مجال التمثيل السياسي في المستويات غير الرفيعة (وصل هذا التمثيل إلى ٥٠ في المائة في بعض السلطات المحلية) لم يجد له صدى في المناصب السياسية العليا، كما اتضح ذلك من الانتخابات العامة في عام ٢٠٠٢ (بلغ التمثيل في المجالس الإقليمية ١٠ في المائة ولم يتجاوز ٥,١ في المائة في البرلمان). وفي الخدمة المدنية، على الرغم من أن عدد النساء يفوق عدد الرجال بصفة عامة، لم تشغل المرأة إلا ٦ في المائة من المناصب العليا. وإن التمثيل الناقص للمرأة في الحكومة المركزية يقلل تأثيرها على المجالات السياسية الوطنية الرئيسية مثل الخصخصة وتوزيع الموارد. وكان قد رفض البرلمان السابق قانونا تضمن بموجبه الدولة المساواة في الحقوق والفرص للرجال والنساء، وما زال يتعين على البرلمان الحالي الذي بدأ عمله في ١٤ أيار/مايو ٢٠٠٢ النظر في هذا القانون.

٧ - وأضافت أن أوكرانيا وضعت أيضا أحكاما محددة تخص المرأة في مجالات معينة تتعلق بالقانون المدني والجنائي والعائلي وقانون العمل. ولا تشاطر أوكرانيا الرأي الذي أعربت عنه اللجنة عندما نظرت في التقرير الدوري الثالث للبلد وأشارت إلى أن الأحكام الإضافية في مجال التأمينات الاجتماعية التي تستفيد منها الأمهات يمكن في الواقع أن تضر بموضعها في بلد يعتمد على اقتصاد السوق. فالتجربة تبين أن المرأة تتخذ قراراتها بنفسها في هذا الصدد، والنساء اللاتي يرغبن في التقدم في مهنتهن يرفضن إعانات الدولة ويعدن إلى العمل. كما أن اللجنة قدمت ملاحظات مماثلة عن الحدود التي يضعها قانون العمل على أنواع الوظائف المتاحة للمرأة. وأشارت إلى أن هذه القيود قليلة، ومعظمها يعود إلى عدم قدرة البلد على تطبيق معايير عالية في مجال الرعاية الصحية والسلامة في مكان العمل.

٨ - وقالت إن أوكرانيا تعتقد أنه لا يكتفي أن يكون للرجال والنساء فرصا متكافئة للتمتع بحقوق الإنسان والمساهمة في التنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية، بل ينبغي أيضا أن يستفيدا على قدم المساواة من التنمية. وتستهدف بصورة محددة برامج إيجاد فرص العمل النساء والفتيات، لأن الانكماش الاقتصادي سبّب تواترات في الصناعة التي أثرت بصورة غير متناسبة على العاملات. وركزت جهود إيجاد فرص العمل على الذين بحاجة إلى إعانة مالية، وغير قادرين على المنافسة في سوق العمل، ومن بين هؤلاء النساء اللاتي لديهن أطفال صغار، والأمهات اللاتي على رأس أسر معيشية، والأمهات اللاتي لديهن أطفال معوقون. وإن تخصيص نسبة ٥ في المائة من الوظائف للنساء اللاتي يمررن بمثل هذه الحالات أدى إلى تخصيص ٣٦ ٠٠٠ وظيفة في عام ٢٠٠١. ونتيجة لذلك، مثلت النساء نسبة متضائلة من العاطلين عن العمل في السنوات القليلة الماضية، فانخفضت هذه النسبة من ٧٣ في المائة في نهاية عام ١٩٩٥ إلى ٤٨ في المائة في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢. كما أن قانونا عن التأمين الحكومي الإلزامي ضد البطالة استعمل اشتراكات أرباب العمل لإيجاد وظائف جديدة. وكانت قد قدمت ٩ ٠٠٠ امرأة شكاوى في عام ٢٠٠١، وساعدت الأحكام على زيادة عدد المشاريع الصغيرة التي تديرها المرأة. غير أن المرأة تتقاضى في المتوسط ٧٣ في المائة مما يتقاضاه الرجل، لأن النساء يعملن بصفة رئيسية في مهن ومناصب مرتباتها قليلة، مثل التعليم، والعناية الصحية، والخدمات الثقافية والاجتماعية. وبموجب خطة العمل للفترة ٢٠٠١-٢٠٠٥، سوف تعطى الأولوية للتفاوت في المرتبات بين الرجال والنساء.

٩ - وأضافت أن التفاوت في المرتبات لا يزال قائما على الرغم من وجود عدد كبير من النساء المؤهلات، علما بأن الدستور، وقانون التعليم، وسلسلة من القوانين الأخرى تضمن الحقوق المتساوية في مجال التعليم. وتمثل الفتيات ٤٩ في المائة من التلاميذ. وفي عام ٢٠٠٠، مثلت النساء ٤٨ في المائة من طلاب التعليم العالي (مقارنة بنسبة ٤٥ في المائة في عام ١٩٩٥)، ومثلت ٣١ في المائة من طلاب الدكتوراه (مقارنة بنسبة ٢٦ في المائة في عام ١٩٩٥). وعلى الرغم من أن النساء أفضل تأهيلا من الرجال، لحضور الدورات التدريبية ودورات إعادة التأهيل، إلا أنهن لا يحضرنها مما يقلل من قدرتهن على المنافسة في سوق العمل. ولأن السبب الرئيسي لذلك هو التزام المرأة بتربية الأطفال، يتم البحث في إيجاد فرص أكثر مرونة لتحسين مؤهلاتهن.

١٠ - وأضافت أن صحة المرأة مقياس هام لمعرفة التطور البشري. وتقوم الحكومة بتمويل برامج العلاج والفحص الطبي، ووفقا للاتفاقية، تم اتخاذ تدابير صحية استثنائية للأمهات لا تميز ضد الرجال. وقد انخفض معدل الوفيات بين الأمهات من ٣٤ عن كل ٠٠٠ ١٠٠ ولادة حية في عام ١٩٩٦ إلى أقل من ٢٥ عن كل ٠٠٠ ١٠٠ ولادة حية في عام ٢٠٠٠، كما انخفض عدد حالات الإجهاض بما يزيد عن الثلث في نفس الفترة (٠٠٠ ٦٦٤ إلى ٠٠٠ ٤٠٨). وانخفض معدل الولادات، بالإضافة إلى انخفاض المستوى الصحي - بما في ذلك الصحة الإنجابية - عند كل من الرجال والنساء، ويعود ذلك إلى حد كبير إلى كارثة تشيرنوبيل. وازدادت حالات النوبات القلبية وأمراض الدورة الدموية، بالإضافة إلى حالات سرطان الثدي التي ازدادت من ٥١ عن كل ٠٠٠ ١٠٠ حالة في عام ١٩٩٦ إلى حوالي ٦٠ عن كل ٠٠ ١٠٠ حالة في عام ٢٠٠٠. ومن أجل التصدي لهذه الحالة المتردية، وافقت الحكومة على برنامج رصد شامل للفترة ١٩٩٩ إلى ٢٠٠٣، وبرنامج وطني عن الصحة الإنجابية للفترة ٢٠٠١ إلى ٢٠٠٥، وبرنامج مشترك بين الوزارات عن ''صحة الأم'' للفترة ٢٠٠٢ إلى ٢٠٠١.

١١ - وكانت اللجنة على حق عندما أشارت بصفة خاصة إلى حالة العنف الموجه ضد المرأة وانتقدتها في تقرير عام ١٩٩٦. وتشمل هذه الظاهرة العنف المترلي، والتحرش الجنسي، واستغلال النساء في الدعارة القسرية. وتم اتخاذ تدابير مضادة بشكل جدي. كما تم في عام ٢٠٠١ اعتماد قانون يحظر العنف داخل الأسرة، ويشكل أساس اللجان الحكومية المسؤولة عن صياغة التدابير التي ترمي إلى توفير حماية حقيقية للنساء والأطفال. كما أنشأت مختلف المناطق شبكات لتوفير المساعدة القانونية وغيرها من أنواع المساعدة لضحايا العنف المترلي، ويشتمل ذلك على مراكز للأزمات، وأماكن للإيواء، ومراكز إعادة التأهيل الطبي والاجتماعي.

١٢ - وعلى الرغم من أن المجتمع الأوكراني يحترم تقليديا المرأة والطفل، إلا أنه تاثر بالظاهرة العالمية للاتجار بالبشر. فالمنظمات الإجرامية الدولية تبيع الفتيات والشابات من أجل استخدامهن في الرق الجنسي والاقتصادي. والجدير بالذكر أن البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية مستهدفة بصفة خاصة. وينبغي إيجاد الحلول على المستوى الدولي من خلال مشاركة بلد منشأ الضحية وبلد العبور وبلد الوصول. وقد وقعت أوكرانيا على عدد من الاتفاقات الدولية لمكافحة هذا الاتجار، وفي عام ١٩٩٨ كانت أول بلد في أوروبا يعدل قانونه الجنائي لكي يشمل هذه الظاهرة. ومنذ ذلك الوقت، تم محاكمة ١٧٤ حالة جنائية، ومعدل هذه الجرائم ازداد بحوالي النصف بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠١. واعتمدت الحكومة برنامجا لمنع الاتجار بالنساء والأطفال خلال الفترة ١٩٩٩-٢٠٠١، وفيما بعد اعتمدت برنامجا شاملا لمكافحة الاتجار بالأشخاص للفترة ٢٠٠٢ إلى ٢٠٠٥ ويتجه هذا البرنامج في ثلاثة اتجاهات: المنع، ومحاكمة المسؤولين، وإعادة تأهيل الضحايا. وقد أنشأت قوى حفظ القانون والنظام في

البلد وحدة مسؤولة عن الاتجار بالأشخاص، وفتح أول مركز إعادة تأهيل الضحايا أبوابه في عام ٢٠٠٢. وكان هناك تعاون مثمر بين السلطات المحلية والمركزية والمنظمات غير الحكومية، مما مكّن الأخيرة من أن يكون لها تأثير في اتخاذ القرارات. وإن تزايد دور الحركات النسائية كان له تأثير أيضا في تنفيذ منهاج عمل بيجين.

١٣ - وبناء على توصيات اللجنة، تم جمع المعلومات عن النساء من الأقليات التي تعيش في أوكرانيا. وتعتبر أوكرانيا قدرتها على المحافظة على العلاقات السلمية بين جميع الجاليات منذ استقلالها إنجازا. وبعد أن أصبحت عضوا في مجلس أوروبا، وقّعت على الاتفاقية الإطارية لحماية الأقليات الوطنية، وقد أصبحت هذه الاتفاقية وفقا للدستور الأوكراني جزءا من القانون الوطني. واعتبر الخبراء في المنظمات الدولية أن لأوكرانيا واحدا من أكثر الأسس ديمقراطية في العالم فيما يتعلق بحماية الأقليات، التي يعتبر أفرادها مواطنين كاملين وعلى هذا الأساس تحميهم نفس الأحكام غير التمييزية التي تحمي المواطنين الذين من أصل أوكراني.

١٤ - وأضافت أن أوكرانيا تعترف بالمساعدة التي تقدمها الهيئات الدولية مثل اللجنة نفسها، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والمنظمة الدولية للهجرة، ومنظمة العمل الدولية، لتحقيق المساواة بين الجنسين. وقد تم التصديق على الاتفاقية في عام ١٩٨٠، عندما كانت أوكرانيا لا تزال جزءا من اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية، ولا يعتبر البلد احترامه لالتزاماته ذات الصلة واجبا تجاه المجتمع الدولي فحسب بل أيضا واجبا تجاه مواطنيه. وإن تشريع البلد خال من التمييز القائم على الجنس، وتعتبر المساواة بين الجنسين وسيلة تسمح بالاستفادة من مصدر هائل للطاقة من أجل التنمية. وهدف أوكرانيا هو مكافحة التمييز، وينطوي ذلك على تحقيق استقرار الاقتصاد وتحسين سوق العمل بحيث يستطيع كل من الرجال والنساء المشاركة على قدم المساواة في الحياة السياسية والاقتصادية، والمشاركة في العمل، وفي رعاية الأطفال.

١٥ - وإن وفدها جدّد نداءه لكي يُنظر إلى جهود أوكرانيا في ضوء الفترة القصيرة التي مضت منذ استقلالها، والأضرار التي نجمت عن كارثة تشيرنوبيل. ونتيجة لذلك، كانت الجهود المشتركة للحكومة والمجتمع الدولي حيوية.

ملاحظات عامة

١٦ - الرئيسة: أحاطت علما بعزم أوكرانيا التصديق على التعديل الذي أدخل على الفقرة ١ من المادة ٢٠، والبروتوكول الاختياري، وأعربت عن أمل اللجنة في أن تفعل أوكرانيا ذلك بسرعة.

١٧ - **السيدة أكار:** أثنت على النظام القانوني لأوكرانيا الذي لا يتضمن عناصر تمييزية ضد المرأة في حد ذاته. وعلى الرغم من أن التشريع حاسم، إلا أنه غير كافٍ. فتغيير المواقف يتطلب التزاما مستمرا، وجهودا موجهة نحو تحقيق الأهداف في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية والتعليمية. وينبغي تحديد الأسباب الجوهرية للتمييز من خلال الاهتمام بصفة خاصة بالتمييز غير المباشر، وبالفقر، وبالقوالب النمطية، وبالمواقف التقليدية. ولاحظت الميل في أوكرانيا نحو لوم المرأة عند التمييز ضدها، والتغاضي عن وجود قوى اجتماعية وثقافية وسياسية تؤثر على اختيارهن. ونود الحصول على تعليقات حول هذه الملاحظة.

١٨ - **السيدة أشماد:** قالت إن لأوكرانيا آلية وطنية كبيرة لصالح المرأة. ومع ذلك، تؤكد جميع الهيئات والبرامج على دور المرأة والأسرة والأطفال، مما يجعل هذه الأدوار النمطية تستمر. ومن أجل إحداث تغيير، ينبغي التأكيد على القضاء على التمييز وتقاسم المسؤوليات بين النساء والرجال.

١٩ - **السيدة غاسبار**: رحبت بالمعلومات والتحليلات الجديدة التي قدمها الوفد في ملاحظاته الافتتاحية وأثنت على الدولة الطرف لوضع توصيات اللجنة في عين الاعتبار. وتود معرفة كيف تم جمع التقرير وصياغته. فالاتفاقية تغطي جميع المجالات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية، وعليه فإنها تشمل جميع الوزارات الحكومية. وبناء على ذلك، فإن تحرير التقرير فرصة لتقييم التزام جميع الوزارات بالعمل من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين. وفي هذا الصدد، تساءلت إذا كان التقرير قد تم تقديمه إلى المنظمات غير الحكومية للحصول على تعليقاتها.

٢٠ - وبالإضافة إلى ذلك، تود معرفة إذا كانت الحكومة تنظر في اعتماد التدابير الاستثنائية الخاصة من أجل زيادة تمثيل المرأة في الحياة السياسية.

٢١ - **السيدة شوب – شيلينغ**: قالت إنها تدرك الصعوبات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تواجه أوكرانيا خلال مرورها بالفترة الانتقالية، وتذكّر الدولة الطرف أنه من الحيوي توعية الجمهور فضلا عن المشرعين، والعاملين في الخدمة المدنية، وأفراد المهنة القانونية بالتشريع الجديد الذي يتم سنه. وتود معرفة إذا كانت الحكومة قد خصصت أموالا لتنظيم دورات تدريبية من أجل إطلاع هؤلاء الأشخاص على مفهوم المساواة بين الجنسين.

٢٢ - وقالت إنها تقدر أن بعض الإجراءات القانونية التي يتخذها أحد الطرفين بموجب قانون الأسرة والعائلة الجديد تتطلب توقيع الطرف الآخر. وتود الحصول على توضيحات، بما أن هذه الشروط تضر في كثير من الأحيان بالمرأة. وأعربت عن أسفها لأنه لم يتم اعتماد قانون تكافؤ الفرص، وتساءلت إذا كان في رأي الدولة الطرف يحتمل أن يعتمد البرلمان الجديد القانون. وتود معرفة المواضيع التي يتناولها القانون، وبصفة خاصة إذا كان يتضمن أية أحكام تسمح بالاعتماد التدابير الاستثنائية المؤقتة.

٢٣ - وأخيرا، سألت إذا كان برنامج تخفيف حدة الفقر يرتب الناس وفقا لشدة فقرهم، ويخصص المساعدة بناء على ذلك.

٢٤ - **السيد ميلاندير**: قال إن صكوك حقوق الإنسان الدولية في أوكرانيا على حد علمه تعتبر جزءا من القانون المحلي، وأن المسؤولين عن إنفاذ القانون لا علم لهم بهذه الصكوك. ويود معرفة إذا كانت الحكومة تقدم دورات تدريبية في هذه المسائل للشرطة والقضاة والنائبين العامين وغيرهم من المسؤولين عن إنفاذ القوانين.

٢٥ - **السيدة تافاريس دا سيلفا**: قالت إنه يتضح من التقرير أن هناك تفاوتا كبيرا بين القوانين القائمة والممارسة في مجالات مثل العمالة، والمناصب السياسية والتمثيلية والإدارية ومناصب صنع القرارات، والخدمة المدنية. ويعترف التقرير بأن العادات والتقاليد والقوالب النمطية تتحكم إلى حد كبير في حياة الرجال والنساء. وتساءلت إذا كانت الحكومة قد نظرت في إمكانية اعتماد التدابير الاستثنائية المؤقتة لمعالجة حالات اللامساواة.

٢٦ - ووفقا للتقرير، فإن نسبة النساء في المناصب الإدارية هي حوالي ٥٠ في المائة، ولكن النسبة بين الأخصائيين هي ٨٠ في المائة، والمطلوب توضيحات بهذا الشأن.

٢٧ - وأضافت أن التقرير يؤكد على البرامج المتصلة بالأسرة والمرأة والأطفال، ولكنه يشير نادرا إلى دور الرجل. فمثلا، لا تتضمن على ما يبدو برامج مكافحة العنف الموجه ضد المرأة أي تدابير استثنائية لمرتكبي هذا العنف. ولن يتغير وضع المرأة ودورها إذا لم يتغير وضع الرجل ودوره.

٢٨ - **السيدة دوفشينكو** (أوكرانيا): أقرت أن التشريع الجيد نفسه لا يمكن دائما أن يقضي على التمييز الراسخ ضد

النساء. وأفضل طريقة لتحقيق المساواة بين الجنسين هو التصدي للقوالب النمطية في الأدوار الاجتماعية والسياسية للنساء والرجال. وإن وضع المرأة الأوكرانية، بوصفها المسؤولة عن الاستقرار في الأسرة والبلد، وضع مهم تاريخيا، على الرغم من أن تمثيلها في المناصب السياسية العالية تمثيل ناقص. ومع ذلك، يلعب التشريع دورا في القضاء على التمييز، وهذا هو التفكير الذي يستند إليه القانون الذي يقدم ضمانات من الدولة من أجل تحقيق المساواة بين الرجال والنساء في مجال الحقوق والفرص. ويتضمن القانون أحكاما بشأن نظام للحصص من أجل المساعدة على تمثيل المرأة في الانتخابات والسلطات المركزية والمحلية. ويؤمل أن البرلمان الجديد سوف يعتمد هذا القانون، وإن كان الأمر سيتطلب ضغطا قويا في مجلس لا يتجاوز فيه عدد النواب من النساء ٥ في المائة. وفيما يتعلق بطلب اللجنة أمثلة على حالات يتم فيها حرمان المرأة من حقها في العمل، فإن قانون العمالة في البلد يضمن للمرأة حقوقا متساوية، كما أن قانون العمل يفرض عقوبات إدارية وجنائية ضد المديرين الذين يرفضون توظيف المرأة التي لديها أطفال صغار أو يصرفونها عن العمل إذا كان لديها أطفال يقل عمرهم عن ١٤ سنة. وفيما يتعلق بطلب اللجنة أمثلة على أعمال العنف الموجه ضد المرأة، فقد تم اعتماد قانون يحظر العنف (لا سيما العنف المترلي) وذلك في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١. ومنذ ذلك الوقت، انضمت اللجنة الحكومية المعنية بشؤون الأسرة والشباب إلى وزارة العدل ووزارة الشؤون الداخلية لوضع ترتيبات تسمح للنساء بتقديم شكاوى عن العنف إلى السلطات. وبالإضافة إلى ذلك، فإن القانون الجنائي الجديد الذي تم اعتماده في عام ٢٠٠١ يحمي المرأة من الرق الجنسي والاقتصادي والتحرش. وقد نظرت هيئات وزارة الشؤون الداخلية في حوالي ٢٠٠ حالة من هذه الحالات في عام ٢٠٠١.

٢٩ - وفيما يتعلق بالمسائل المتعلقة بالآليات الكثيرة التي تستعملها السلطتان التشريعية والتنفيذية لتطبيق الاتفاقية، لم تكن هناك في الواقع أية آليات حتى عام ١٩٩٦، عندما أنشأ مرسوم رئاسي وزارة الأسرة والشباب، منذ الفترة التي تحولت فيها اللجنة الحكومية إلى ما يعادل وزارة، تتألف مسؤولياتها من تنسيق الأنشطة التشريعية، وتعزيز المساواة بين الجنسين، وتحسين حالة النساء والرجال على حد سواء. والتركيز في الوقت الراهن هو على التبسيط وعلى ثلاثة مستويات للعمل: الحكومة والهيئات الحكومية، والبرلمان، والمنظمات غير الحكومية. وبالنسبة للمسائل المتعلقة بإعداد هذا التقرير، فإن المسؤولية الكاملة وقعت على عاتق اللجنة الحكومية المعنية بشؤون الأسرة والشباب، التي جمعت المعلومات من جميع الوزارات. ودرست مشروع التقرير اللجنة التنسيقية الحكومية المعنية بالمسائل المتعلقة بالمرأة، والمجلس التنسيقي بمن فيه ممثلون عن معظم المنظمات غير الحكومية النسائية. وللأسف فإن المساواة بين الجنسين انتقلت من لجنة برلمانية إلى لجنة أخرى خلال السنوات العشر الماضية، وشددت اللجنة الحكومية على ضرورة أن تعالج مسألة المساواة بين الجنسين لجنة فرعية ترفع تقاريرها إلى لجنة حقوق الإنسان البرلمانية.

٣٠ - وبالنسبة للمسائل المتعلقة بمشروع مفهوم تحسين حالة المرأة، الذي لم يعتمده البرلمان، ظل الدافع وراء وجود هذه الوثيقة قائما ويرجع عهدها إلى عام ١٩٩٢، وهو العام الذي تدهورت فيه صحة المرأة، وكان تمثيلها في المجتمع والسياسة تمثيلا ناقصا. ولم تضغط الحكومة بما فيه الكفاية لاعتماد المفهوم، ولكن حدث في الآونة الأخيرة تغيير. فلم يعد المفهوم يواكب العصر لأنه لا يعالج إلا مسألة المرأة لا المسائل المتعلقة بالجنسين ككل. ولهذا السبب، حل محله قانون ضمانات الدولة فيما يتعلق بالحقوق والفرص المتساوية للنساء والرجال في عام ١٩٩٩. وفيما يتعلق بدور الرجال

والنساء في الأسرة، يعطي قانون الزواج والأسرة إلى الأمهات والآباء حقوقا ومسؤوليات متساوية بالإضافة إلى مسؤولية تربية الأطفال، واتخاذ القرارات داخل الأسرة، واختيار مكان الإقامة، واختيار المهنة وشراء الأملاك. كما أن قانون الإجازات يسمح بإجازة أمومة أو أبوة مدتها ثلاث سنوات.

٣١ - وكانت اللجنة على حق في الإشارة إلى التفاوت الهائل بين مستوى التعليم العالي للمرأة الأوكرانية ومستوى التمثيل السياسي المنخفض. غير أن هناك اتجاهات إيجابية بدأت تظهر. ففي انتخابات آذار/مارس ٢٠٠٢، حقق تمثيل المرأة نسبة ٤٠ إلى ٥٠ في المائة. وصاحبت التدابير التشريعية جهودا رئيسية لإطلاع الجمهور على الوضع، والعمل مع المنظمات غير الحكومية من أجل زيادة ثقة المرأة بنفسها وزيادة طموحها. وإن برنامج الفترة ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٥ المتعلق بتنفيذ منهاج عمل بيجين قدم تحليلا لحالة المرأة في جميع الصناعات والمهن. وكانت نتائج هذا التحليل تثير القلق. ففي مجال التعليم، ٨٠ في المائة من الموظفين هم من النساء، غير أن متوسط مرتبات الرجال أعلى، مما يشير إلى أن المرأة ممثلة تمثيلا ناقصا في المناصب ذات المرتبات العالية. وسوف تتخذ خطوات لتشجيع المرأة على شغل هذه المناصب العليا. وإن تعليقات اللجنة التي تفيد بأن التشريع ينبغي أن تسنده حملات إعلامية متضافرة تعليقات لها ما يبررها. وينبغي أن يكون الهدف الأول هو النواب والعاملين في الخدمة المدنية. وعلى الرغم من أن هناك حاجة إلى مزيد من الجهود، وضعت لجنة الإعلام الحكومية خطة شاملة في التلفزيون والإذاعة والصحافة. وفي السنتين الأخيرتين، تضمنت ميزانية اللجنة الحكومية المعنية بشؤون الأسرة والشباب بندا خاصا يهدف إلى دعم جهود المنظمات غير الحكومية النسائية وتطوير المواد التعليمية الملائمة. وفيما يتعلق بنشر المعلومات المتعلقة بقانون ضمانات الدولة بتوفير حقوق وفرص متساوية للنساء والرجال في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية والثقافية والمدنية والسياسية، تم رصد اعتمادات لاتخاذ تدابير إدارية من أجل تطبيق الفقرة ١ من المادة ٤ من الاتفاقية.

٣٢ - وترمي استراتيجية الحد من الفقر إلى تخفيضه بنسبة ٥ في المائة في السنة بين عدد الأشخاص الذين يعيشون تحت خط الفقر. وينطوي ذلك على زيادة المساعدة المقدمة إلى الأمهات العاطلات عن العمل. وفيما يتعلق بالتفاوت بين المستوى التعليمي العالي للمرأة ومرتباتهن المنخفضة، الجدير بالذكر أن كثيرا من النساء تدربن ليكن مهندسات، ولكن بعد انهيار الاتحاد السوفييتي والصعوبات الاقتصادية التي تلت ذلك، اختفت الوظائف في الميادين العلمية، واستلزم الأمر فصل عدد كبير من النساء من عملهن. وعليه فإن ٨٠ في المائة من العاطلين عن العمل هم من النساء، وتبذل الحكومة جهودا من أجل مساعدتهن على إعادة تدريبهن.

٣٣ - وأضافت أن بعض التقاليد والعادات الأوكرانية بالية، وبحاجة إلى إعادة النظر فيها عن طريق التعليم، والتشريع، والإعلام. وتمتعت المرأة دائما بوضع مشرف في الأسرة، ولم يكن تقليديا العنف الموجه ضد المرأة مشكلة خطيرة، وعلى كل حال، لم يلق قبولا لدى المجتمع. والواقع أن المؤشرات الصحية لدى الرجال، والعمر المتوقع ومعدلات الوفيات بينهم أسوأ مما هو الحال بين النساء، والحكومة قلقة بسبب الزيادة في التفاوت بين الوضع العام للرجال والنساء.

المواد ١ إلى ٦

٣٤ - **السيدة راداي:** قالت إنه على الرغم من أن الاتفاقية تعتبر جزءا من القانون المحلي إلا أنه على حد فهمها لا يمكن اللجوء إلى أحكامها في المحكمة، وعليه طلبت الحصول على توضيح لذلك. وقالت إنها تود أيضا أن تعرف بصورة محددة ما هي وسائل الانتصاف المدنية المتاحة للمرأة التي تم التمييز

ضدها. وربما يكون من المفيد أيضا معرفة إذا كان التشريع الجديد المتعلق بتكافؤ الفرص يسمح بالطعن القانوني.

٣٥ - وقالت إنها ترحب بالتشريع الجديد الذي يعالج موضوع الاتجار بالمرأة، وهي مشكلة ذات أبعاد كبيرة في أوكرانيا. غير أنه يبدو أنه من الصعب تطبيق هذا التشريع بسبب تعريف الجريمة كما هو وارد في القانون، بالإضافة إلى الإجراءات ذات الصلة التي تتخذها الشرطة، وعدم انطباق القانون إلا على الجرائم المرتكبة عبر الحدود، وإعطاء تراخيص لوكالات التوظيف ووكالات السياحة التي يستخدم المتاجرون واجهة لهم. وإنها مهتمة أيضا بالاطلاع على تعليقات الدولة الطرف فيما يتعلق بذلك. ومن المفيد أيضا معرفة السبب الذي من أجله لم يتم محاكمة ٣٧ حالة من حالات الاتجار بالمرأة منذ عام ٢٠٠٠، وهو التاريخ الذي بدأ فيه نفاذ التشريع الجديد.

٣٦ - وأضافت أن الحكومة الأوكرانية ينبغي أن تعيد النظر بجدية فيما إذا كان محاكمة الداعرات تأتي بنتيجة أو أنها استراتيجية مفيدة في معالجة جريمة الدعارة. وتشترط الاتفاقية من الدول الأطراف القضاء على استغلال الدعارة، وهو هدف يمكن تحقيقه عن طريق محاكمة هؤلاء الذين يشغلون الداعرات. وتعتبر بعض النساء الأوكرانيات على حد علمها الدعارة مهنة لها. وينبغي تقييم هذه الآراء في ضوء المعدل العالي للبطالة وعدم وجود خيارات أخرى متاحة.

٣٧ - **السيدة شين:** قالت إنه في ضوء انخفاض عدد السكان، تود معرفة المزيد فيما يتعلق بالسياسات السكانية للحكومة. وتساءلت أيضا إذا كانت القيود المفروضة على عمل الحوامل وأمهات الأطفال الصغار هو بالفعل لصالحهن أو ضدهن. وإن التشريع الذي تم سنه في مجال العنف المترلي والعنف الموجه ضد المرأة يستحق الثناء، ولكنها تتساءل إذا كان القضاء يستطيع أن يواجه العدد الكبير من الحالات كما هو مشار إليه في الجدولين ١٥ و ١٦ من التقرير. وربما يكون من المفيد الحصول على مزيد من التفاصيل عن تنفيذ خطة إنشاء أماكن تأوي إليها النساء. فما هو عدد هذه الأماكن ومواقعها، ومن الذي يديرها، وعددها في المستقبل وميزانيتها. وتود أيضا معرفة مدى مشاركة الحكومة في مبادرة ''ستون يوما بدون عنف'' التي يرعاها كونغرس النساء الأوكرانيات.

٣٨ - **السيدة سايغا:** لاحظت أن برنامج العمل الوطني للمرأة للفترة ٢٠٠١-٢٠٠٥ يتضمن أحكاما تتعلق بالتمييز ضد المرأة، وتساءلت إذا كانت هناك خطط تمكن المرأة من أن ترفع دعاوى تمييز أمام المحاكم. وتود معرفة أسباب استخدام حق النقض ضد اقتراح إنشاء محكمة مدنية جديدة وما هي الخطوات القادمة التي يعتزم اتخاذها.

٣٩ - **السيدة مياكاياكا - مانزيني:** سألت إذا كانت الحكومة تعتزم سن قانون ضد التمييز، وما هو العمل القانوني الذي تقوم به مديرية شؤون المرأة، بما أن حالات عدم التمييز لا يمكن أن تقدم أمام المحاكم. ويبدو أن القوالب النمطية بدأت تظهر من جديد في السنوات الأخيرة وأن وضع المرأة قد تقهقر في مجالات مثل العمل، والصحة، والسياسة. وتساءلت عما يتم عمله لتغيير هذا الاتجاه السلبي.

٤٠ - **السيدة باسيشنيك** (أوكرانيا): قالت إن حق أي مواطن في تقديم شكوى ضد أي عمل حكومي أمام المحاكم مضمون في الدستور، وهناك أمين للمظالم يستطيع أن يتلقى شكاوى حقوق الإنسان. وقد اعتمد البرلمان في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ القانون المدني المنقح، وأرسله إلى الرئيس من أجل التوقيع عليه. وقد قدم بعض الاقتراحات وأعاده إلى المجلس الأعلى الذي يقوم في الوقت الراهن بمناقشته على سبيل الأولوية العليا. ويعاقب القانون الاتجار الداخلي بالأشخاص.

٤١ - **السيدة دوفشينكو** (أوكرانيا): قالت إن للاتفاقية الأولوية على الدستور في النظام القانون الأوكراني. وأن هناك قانونا جديدا عن المساواة يفرض عقوبات أشد على الاتجار، ويسمح بتقديم حالات التمييز أمام المحاكم. وقد تم تلقي حوالي ٩٠ شكوى من شكاوى الاتجار السنة الماضية، غير أنه تم تقديم ٢٠ حالة منها أمام المحاكم. وإن محاكمة الاتجار أمر صعب بسبب تورط المنظمات الإجرامية الدولية فيه.

٤٢ - وأضافت أن حالة النساء والفتيات اللاتي يتم إرغامهن على العمل في مجال الدعارة مسألة تثير قلقا كبيرا. ومعظم هؤلاء النساء والفتيات يوافقن على الذهاب إلى الخارج معتقدات أن عروض العمل حقيقية. وقد شغلت بعضهن وظائف حقيقية، ولكنهن لجأن إلى الدعارة كوسيلة لزيادة دخلهن وإرسال تحويلات إلى أسرهن في بلدهن الأصلي. وإن النقاش الذي أجرته مع هؤلاء النساء مكنها من أن تقدم اقتراحات ملموسة بشأن نوع المساعدة التي يحتجن إليها. ويخضع الذين يشغلون الداعرات أو الذين يديرون بيوت الدعارة لتهم جنائية، وللنساء اللاتي يعملن في هذه الأماكن الحق في رفع شكاوى أمام وكالات إنفاذ القانون. وإن هدف اللجنة الحكومية المعنية بشؤون الأسرة والشباب هو تطوير تشريع فعال وحملات إعلامية، والتأكد من معاقبة المذنبين.

٤٣ - وقد تم في الآونة الأخيرة اعتماد قانون عن العنف المترلي ويفرض هذا القانون عقوبات إدارية وجنائية على ارتكاب هذه الجريمة. ويتم توجيه التهم بعد أن يجري المفتشون من وزارة الشؤون الداخلية التحقيقات ذات الصلة. وفي عام ٢٠٠١، تمت الإفادة عن ٢٠٠ ٠٠٠ حالة. ويتم القيام بحملة تثقيفية للحد من حالات العنف المترلي. والواقع أن حملة ''ستون يوما دون عنف'' التي بدأت بها المنظمات غير الحكومة النسائية، ومولتها جزئيا الحكومية هي جزء من الجهود المبذولة لتحقيق هذه الغاية. وفيما يتعلق بالسياسات الديمغرافية، ذكرت أن الحكومة قلقة بسبب انخفاض معدل الولادات وزيادة سن السكان. وبناء عليه، تم وضع برنامج لمساعدة الأسر وتشجيعها على الإنجاب ضمن إمكانياتها المادية. كما تم توفير الاعتمادات للأسر لكي تحصل على قروض من أجل شراء المساكن. ولدى أوكرانيا قانونان يهدفان إلى تقديم الدعم لمختلف فئات الأسر. وإن قانون عام ١٩٩٣ عن المساعدة التي تقدمها الدولة إلى الأسر التي لديها أطفال قد تم تعديله في عام ٢٠٠١ للسماح بتقديم بدلات لمختلف فئات الأسر. وبموجب القانون، تقدم الدولة المساعدة للتأكد من أن الأسر من مختلف الخلفيات الاجتماعية - الاقتصادية تتمتع بمستوى معيشة لا يقل عن الحد الأدنى. وسوف يتم تحديد مستوى المساعدة المقدمة في هذا الصدد في الميزانية السنوية.

٤٤ - ومن الأهمية بمكان إطلاع المرأة على القوانين الجديدة، أثناء اعتمادها، بما أن التثقيف يلعب دورا وقائيا هاما. وسوف تواصل لجنتها العمل في المجال الميداني بالتعاون مع وزارة العدل وغيرها من الوزارات، كما ستواصل حملاتها التثقيفية عن طريق وسائط الإعلام، بما في ذلك التلفزيون والإذاعة الوطنية. ومن المشجع ملاحظة أن نسبة النساء العاطلات عن العمل قد انخفض إلى ٤٨ في المائة في السنوات الأخيرة، ولكن الحقيقة هي أن البطالة بين النساء اللاتي لديهن أطفال لا تزال قائمة مما جعل لجنتها تواصل العمل مع مختلف المراكز التي أنشأتها من أجل تدريب هؤلاء النساء ومساعدتهن على إيجاد عمل. وتود أن يكون هناك عدد أكبر من النساء ممثلات في الحكومة. وفي الوقت الراهن، لا تترأس المرأة إلا ثلاث لجان حكومية: اللجنة المعنية بشؤون الأسرة والشباب، واللجنة المعنية بالثقافة والرياضة، واللجنة المعنية بالمشاريع الاقتصادية. غير أن عدد النساء اللاتي يشغلن منصب نواب الوزراء قد ازداد. وفي لجنتها الحكومية، تم

تحقيق مساواة كاملة بين عدد النساء والرجال. وأضافت أنها رئيسة حزب سياسي ٨٠ في المائة من أعضائه من النساء. وفي الانتخابات الأخيرة، تم انتخاب ٠٠٠ ٩ مرشحة نائبات في الهيئات المحلية، على الرغم من أنهن لم يبلغن مستوى ٣ في المائة وهي النسبة المطلوبة للدخول إلى البرلمان. ومع ذلك، لقد تغيرت المفاهيم عند النساء الأوكرانيات. وقد ظلت المرأة الأوكرانية نشطة، على الرغم من الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية التي عرفها البلد في السنوات العشر الماضية، واستطاعت أن تعيد تدريب نفسها، لتحسين وضعها في المجتمع، بما في ذلك في الميدانان السياسي والعام.

٤٥ - **السيدة راداي**: تساءلت إذا كانت المرأة تستطيع أن تلجأ إلى المحاكم في المسائل المتعلقة بالتمييز، بما أن القانون المحلي الأوكراني لا يتضمن أحكاما محددة عن التمييز، بما في ذلك التمييز القائم على الجنس. وجاء في التقرير أن هؤلاء الذين يشغّلون الداعرات ويديرون بيوت الدعارة، فضلا عن العمل في مجال الدعارة يرتكبون جرائم، إلا أن الإحصاءات الواردة في التقرير تشير إلى أن التأكيد موضوع على معاقبة الداعرات لا على الأشخاص الذين يستغلونهن. وبالإضافة إلى ذلك، فإن محاكمة الداعرات سوف تردع على الأرجح النساء اللاتي يسعين للحصول على المساعدة القانونية أو الطبية.

٤٦ - **السيدة دوفشينكو** (أوكرانيا): قالت إن اعتماد قانون جديد ضد العنف المترلي يوسع من إمكانية لجوء المرأة إلى المحاكم في حالة انتهاك حقوقها. وفيما يتعلق بالدعارة فإن القانون الجنائي الجديد يتضمن مواد بشأن الجزاءات الإدارية والجنائية في حالة إدارة أماكن الدعارة. وبموجب المادة ٣٠٣، يمكن فرض عقوبة السجن لمدة تتراوح بين سنة وثلاث سنوات على هؤلاء الذين يرغمون النساء بمن فيهن القاصرات على العمل في الدعارة. كما يتم فرض غرامة على هؤلاء الذين يستمدون دخلهم بصورة منتظمة من الدعارة. وتفرض عقوبات صارمة على هؤلاء الذين يشغّلون الداعرات. وإذا أصبحت امرأة داعرة لإطعام أطفالها، فإن ذلك حالة يؤسف لها، وينبغي للدولة أن تبذل قصارى جهدها لتتيح لهؤلاء النساء مصدرا بديلا للدخل.

المواد ٧ و ٨ و ٩

٤٧ - **السيدة أكار**: تساءلت إذا كانت هناك عقوبات تفرض على هؤلاء الذين يستغلون خدمات الداعرات. وبغض النظر عن الاتجار لأهداف الدعارة، من الأهمية بمكان أيضا أن تهتم الحكومة بحالات الاتجار الأخرى، بما في ذلك الاتجار بالعمال غير الشرعيين، بما أن العمال الذين يتم إحضارهم إلى البلدان الأخرى من أجل استخدامهم في العمل المترلي لا يتمتعون بأي حماية، ويخضعون لإرادة من يشغلهم. وبالإضافة إلى ذلك، فإن كثيرا من النساء اللاتي يعملن في هذا المجال لسن داعرات، ولكن هذه التهمة تظل لاصقة بهن لأنه يتم ربط الاتجار وعمل النساء غير القانوني بالدعارة. وإذ لاحظت أن نساء أوكرانيا المثقفات تثقيفا عاليا لا يتناسب مع تمثيلهن في مناصب اتخاذ القرارات، تساءلت عن السبب الذي من أجله لم تعتمد الحكومة التدابير الاستثنائية المؤقتة الخاصة لتعجيل مشاركة المرأة في جميع مستويات الحياة المدنية.

٤٨ - **السيدة كورتي**: إذ لاحظت أنه بدون شغل المرأة مناصب اتخاذ القرارات يصعب تحقيق تقدم في المسائل المتعلقة بالمرأة، تساءلت عن السبب الذي من أجله يعترض الرجال على مشاركة المرأة في هذا الصدد، وطلبت من الوفد تقديم معلومات عن الوضع الراهن في هذا المجال. فالنساء يعملن بنشاط في المجال الاجتماعي عن طريق الأحزاب السياسية والرابطات السياسية، وأوكرانيا هي البلد الأوروبي الوحيد الذي لديه عدد كبير من الأحزاب النسائية، وتساءلت عن الدور الذي تلعبه في تعزيز انتخاب النساء في مناصب

السلطة. وتعمل النساء بنشاط أيضا في القطاع الاجتماعي، غير أن المجتمع لا يستفيد من مساهمتهن. ومن الأهمية بمكان تحليل الوضع بصورة كاملة والنظر في اعتماد التدابير الاستثنائية الخاصة، واعتماد استراتيجية تهدف إلى النهوض بالمرأة وتعبئة النساء من أجل القيام بدور نشط في المجتمع.

٤٩ - **السيدة أشماد:** تساءلت عن معنى العبارة ''باستثناء ما هو وارد في القانون ولمصلحة الأمن''. وأعربت عن استغرابها لأن مشكلة رئيسية مذكورة في التقرير لا تلقى الاهتمام القانوني الكافي، كما أنه ليست هناك آلية تضمن التمثيل القانوني المتساوي للمرأة والرجل في جميع الهيئات المنتخبة. وينبغي للوفد أن يوضح الإجراء الذي تعتزم الحكومة اتخاذه لتغيير هذه الحالة. ويتعين على المديرية المعنية بشؤون المرأة أن تكون رائدة في هذا المجال. ومن الأهمية بمكان أيضا الاتصال بالنساء في الأحزاب السياسية ونقابات العمال ووسائط الإعلام ومؤسسات الأبحاث، فضلا عن البرلمانيات وأصحاب المهن.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠.